# فاعلية الحكم الصالح في الاقتصاد الريعي
## دراسة في اثر المتغير الريعي على الحكم الصالح

أ م د أخلاص قاسم نافل
جامعة النهرين-كلية العلوم السياسية

**الملخص:**

يعد الاقتصاد الريعي عاملا محددا للحكم الصالح ، كونه مرتبطاً باقتصاد يعتمد على نشاط الدولة والذي بدوره يعتمد على القطاع النفطي وتحكم السلطة السياسية به بشكل مباشر، إذ أنّ هيمنة النخبة الحاكمة على القطاع النفطي بكافة عملياته (تنقيب،استخراج، بيع النفط الخام) يدفع بالمجتمع إلى الاعتماد على القطاع العام، وهذا يفضي الى تحويل النفقات إلى قناة لضخ الدخل الوطني، وهنا تتضاءل حاجة الدولة لفرض الضرائب، والتي تعد محوراً مهماً لمساهمة المواطن بشكل أساس في صناعة القرار من خلال رفد الدولة بالإيرادات، لذا فان عملية بناء الدولة والحوكمة الرشيدة تعتمد بالدرجة الاساس على المشاركة في تشكيل الحكومات والسياسات ولا تقتصر فقط على الاقتراع العام، لذلك أضحت الدولة المهيمنة على الريع الاقتصادي بمنأى عن وجود مساهمة حقيقية في بناؤها من قبل المجتمع ونشاط الاستثمار للقطاع الخاص، وهذا ما يشكل تحديات رئيسة ازاء الاستقرار السياسي والاقتصادي وكذلك فرص التنمية المستدامة.

**الكلمات المفتاحية: الحكم الصالح–الاقتصاد الريعي–المتعير الريعي–النخبة الحاكمة–القطاع العام**

**Abstract:**

The rentier economy is a hindrance to good governance, as it is linked to an economy that depends on state activity, which in turn depends on the oil sector and the political authority's direct control over it, as the dominance of the ruling elite over the oil sector in all its operations (exploration, extraction, and sale of crude oil) pushes society to dependence on the public sector, and this leads to converting expenditures into a channel for pumping national income, and here the state's need to impose taxes diminishes, which is an important axis for the citizen's contribution mainly in decision-making by providing the state with revenues, so the process of building the state and good governance depends mainly on participating in the formation of governments and policies and not only confined to universal suffrage, so the state that dominates economic rent has become far from having a real contribution to building it by society and investment activity for the private sector, and thi poses major challenges to political and economic stability as well as opportunities for sustainable development.

**Key words: good judgment-rentier economy-rentier veriable-ruling elite**

## أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في ان بناء الدولة والحكم الصالح التي تحقق الاستقرار السياسي والرفاهية الاقتصادية،والتي تعتمد على وجود مساهمة فاعلة للمجتمع في ذلك البناء عبر إيجاد آليات تخصص للواجبات الأساسية له ومن ثم تعزيز مساهمته الفعالة في المؤسسات ،وهذه العلاقة بين مدى وجود مجتمع منتج ومؤسسات رصينة هي التي تعزز من قوة الدولة واستقرارها.

## إشكالية البحث:

تتصرف إلى البحث عن الأسئلة المتعلقة بمفهوم الاقتصاد الريعي والدولة الريعية؟ ومعاييرها؟ والتعريف بالحكم الصالح ؟ وهل هناك ارتباط بين إمكانية بناء الدولة وتحقيق اليات الحكم الصالح في الدولة الريعية؟

## فرضية البحث:

إنّ اعتماد النفقات الحكومية للدولة على ما تحصل عليه من تصدير النفط،يضعف من إمكانية تكوّن دولة مدنية ديمقراطية تعتمد الحكم الصالح سبيلا لتحقيق التنمية.

## هيكل البحث:

ولغرض اثبات فرضية البحث تم تقسيمه الى ثلاثة محاوروفق الاتي:

المحور الاول: مراحل نشوء الدولة الريعية وتطور وظيفتها كمطلب أول.

المحور الثاني: المحددات الأساسية للحكم الصالح كمطلب ثاني.

المحور الثالث: انعكاس الاقتصاد الريعي على الحكم الصالح كمطلب ثالث.

## المحور الأول: مراحل نشوء الدولة الريعية وتطور وظيفتها:

على الرغم من ان الدولة الريعية تشكلت بسبب ظهور النفط بكميات تجارية الا ان ذلك لا يمنع من الإشارة الى الحقبة التاريخية التي رسخت سمات محددة مثلت مرحلة من المراحل التاريخية في تطور الوظيفة والدور الاقتصادي للدولة الريعية، وذلك من خلال مراحل عديدة يمكن ايجازها من خلال ما يأتي:

المرحلة الأولى: مرحلة القبلية الميراثية (١٩١٨-١٩٢٠): التي بدأت ما بعد انهيار الدولة العثمانية، وبداية السيطرة للدول الغربية لأجزاء كبيرة من الوطن العربي، مما أدى الى تعاظم دور القبيلة في النشاط الاقتصادي بعدما تزايدت مكانة الانتماء للقبيلة الذي أضحى على حساب الانتماء الوطني بسبب اقتران

ذلك في الحصول على مكاسب مادية، إزاء ذلك مثلت البيئة الخصبة ومصادر المياه سبب الصراع بين القبائل بدعم من الاحتلال كمصدر للحصول على الريوع، وقد مثل اكتشاف النفط في عشرينات القرن المنصرم الى امتزاج القبائل في مناطق سكنية وارتباطهم بأقاليم محددة تم على ضوء ذلك تأسيس دول متعددة، [١] نجم عنه قيام سلطات ارتبطت بها العديد من القبائل محور ذلك الارتباط كان هو الريوع النفطية وسببا للتقارب بينهما، من خلال توزيع العوائد الريعية الناجمة عن النفطــ قاد ذلك كله الى تشكيل السلطة المهيمنة من خلال إحكامها على الموارد الريعية [٢]،التي استخدمت الريع لضمان ديمومتها من خلال توزيع العوائد على فئات دون أخرى.

المرحلة الثانية: صيرورة الدولة الريعية (١٩٧٠-١٩٨٠): مع ارتفاع أسعار النفط وتزايد الواردات النفطية في حقبة السبعينات من القرن العشرين، شرعت الدول النفطية في استخدام أسلوب جديد للتعامل مع تلك الموارد انتقلت به من مجرد توزيعها على المقربين الى تقديم الخدمات العامة للافراد دعما لمستوياتهم المعيشية وباطار تشغيلي وليس استثماري، لكسب الولاءات وضمان ديمومة السلطة. [٣]

المرحلة الثالثة (١٩٨٠-٢٠٢٠): الدولة الريعية الديمقراطية: شهدت الدول الريعية مرحلة جديدة للإدارة والحكم من خلال تطور حجم المشاركة والتمثيل

---

[١] **نبيل جعفر عبد الرضا، مستقبل الدولة الريعية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص٣١.**

[٢] **المصدر نفسه، ص٣٢.**

[٣] **محمد عبيد الغباش، الدول الخليجية: سلطة اكثر من مطلقة....مجتمع اقل من عاجز، ورقة عمل مقدمة لمنتدى التنمية الخامس والعشرون لمركز الخليج لسياسات التنمية بتاريخ٢٧-١٢-٢٠٠٣، جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، الكويت،٢٠٠٣،ص٥.**

الشعبي، شكل ذلك منطلقا للدول الريعية النفطية التي انطلقت به لتوزيع الريوع النفطية من خلال إسناد المراكز المهمة في الدولة الى من لهم تأثير في المجتمع وتقديم لهم التسهيلات التي توطد حجم الثروة لهم كالتراخيص التي تتعلق بإنشاء المشاريع التجارية والضمان الاجتماعي لتحقيق التنافسية لهم، اي ان شكل التوزيع اتخذ صورة غير مباشرة لكسب الولاءات وتعظيم الرفاهية لفئات محدودة، تكون درجة القرابة السياسية فيها هي المعيار،[٤] مما ولد حالة مشوهة من التمثيل السياسي وسبب في تكوين فئات غير متساوية في الدخول، ليس على حجم العمل والإنتاج فحسب، وانما استنادا الى العلاقات مع صناع القرار. لذلك يمكن القول ان الدولة الريعية باعتمادها على موارد نفطية في الغالب هي خاضعة لتقلبات الأسعار واختلاف الكميات، من ثم هي بعيدة عن متطلبات واليات تحقيق الحكم الصالح.

إزاء ذلك فان الخصائص الرئيسة للبنى الاقتصادية تفتقد الى مقومات الاستقلال الذاتي، يعمق ذلك تجريد المجتمع من وسائل القوة التي تمكن هذا المجتمع من تحقيق تطوره الاقتصادي–الاجتماعي في الوقت ذاته، وشيوع حالة من انعدام التوازن بين الأجهزة الحكومية من جهة، وبين المجتمع من جهة اخرى، لا يقتصر ذلك فقط على تهميش المجتمع من مشاركته الفاعلة باتخاذ القرار السياسي والاقتصادي فحسب، وانما تعميق الفجوة من خلال السيطرة المباشرة او غير مباشره للدولة على كافة المؤسسات سواء كانت رسمية او غير رسمية بشكل مباشر او غير مباشر، [٥] ولم تمثل تلك السياسات الا انعكاس

**[٤] نبيل جعفر عبد الرضا، مستقبل الدولة الريعية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص٣٤.**

**[٥] طاهر حمدي كنعان، دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨،ص١٦.**

للقرارات السياسية التي ترتبط ايدلوجيا بالقابض على السلطة ،ساهم بالمحصلة بإيجاد تضخما في أجهزة الدولة تفتقر الى الاستجابة والكفاءة كمعيار للحكم الصالح.

ان سعي سلطات الدولة لتحديد احتياجات المجتمع وتحقيقها لا يفترض قيامها بعملية الإنتاج فحسب، بل ما يقتضيه هو توجيه جزءا من الموارد على المجالات التي تعمل على توفيرها، وهذا ما يعني قيام الدولة بالتدخل بالنشاط الاقتصادي، يختلف حجمه وفقا لفلسفة النظام السائد.

اقترن التطور الاقتصادي للدول الريعية بتضخم حجم القطاع العام كنتيجة للتغيير في دور الدولة واتجاهه نحو تزايد حجم التدخل، من كونه يقتصر على الوظائف الأساسية الى دور محوري في تحقيق التنمية يتضمن الأبعاد الاقتصادية والسياسية –الاجتماعية على حد سواء، واستخدام الموازنة العامة كأداة للتدخل في النواحي كافة انطلاقا من قناعة النخب الحاكمة بضرورة ذلك لتحقيق النفع العام. إزاء ذلك ساهم القطاع الريعي الذي تتحكم به الحكومات الى تحقيق فوائض مالية زادت عن قدرة السوق الداخلي لمواجهتها مما عزز نزوح تلك الريوع للخارج، نجم عن ذلك وهن قدرة الإنتاج المحلي ودوران معادلة الدخل للخارج، [٦] من ثم عزز النمط الريعي للاقتصاد من ارتباط قطاع التنمية بالسلطة التي تحاول اعتماد سياسات اتفاقية ذات طابع استهلاكي بدلا عن ان يتخذ دورها التنموي صفة تاشيرية تستند الى السياسات المالية والنقدية لتنشيط الاقتصاد والحفاظ على استقراره من جهة، والسماح بدور ايجابي للقطاع الخاص لما يتمتع به من كفاءة وتخصيص امثل للموارد من جهة أخرى، عزز بالنتيجة

---

**[٦] مظهر محمد صالح، الاقتصاد الريعي المركزي ومأزق انفلات السوق،بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٣، ص–ص١٩–٢٢.**

الاعتماد على الريع من بلورة وظيفة الدولة بإطار محدود يقترن بالصيغة التوزيعية للموارد التي لم تكن نتاج لمساهمة المجتمع الا بحدود ضيقة.

نافلة القول ان تطور اقتصاد الدولة الريعية ما هو الا حالة استثنائية للنمو لا يمكن ان يحقق متطلبات واحتياجات الأفراد في الأجل الطويل ما لم يتم تبني آليات للتخلص من آثاره الضارة التي تعوق تحقيق الحوكمة الرشيدة كون ان موارد الريع تشوه العديد من معاييره، وهذا ما سيتم تناولة في الصفحات القادمة.

## المحور الثاني: تحديات الحكم الصالح والتداعيات السياسية والاقتصادية :

ان تهيئة متطلبات الحكم الصالح وتحقيق المعايير الايجابية الأساسية ليست بالمهمة اليسيرة، فعلى الرغم مما يستلزم ذلك من تضافر جهود مشتركة لمؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، الا ان هذا لا يعني عدم وجود صعوبات، ليس فقط بالنظر لإيجاد مؤسسات وقوانين، وإنما يعني ذلك بالدرجة الأساس وجود قناعة للنخب الحاكمة، ودرجة من الوعي الجماهيري بضرورة إصلاح الوضع الراهن، اذ يمكن بيان أهم ما تمثله تلك المحددات من خلال الآتي:

أولا: ضعف المشاركة : تتمثل بالاحتكار السياسي للسلطة وهيمنة العقلية المركزية لإدارة الشؤون العامة، مما يؤدي الى إفراغ معنى المشاركة الشعبية من محتواها الحقيقي عبر تسييرها وفقا لإرادة القابض على السلطة، على الرغم من وجود تنظيم سياسي متعدد، لذلك فان طبيعة المشاركة اذا ما اقتصرت على عملية الاقتراع فقط فإنها لا تؤدي الهدف من وجودها أساسا بغياب برامج مؤسسية فعالة تتم مراجعتها لاحقا فيما اذا لم يتم تحقيقها، لذلك فان تأسيس

مؤسسات المجتمع المدني بعَدها مكون أساس للحكم الرشيد ينبغي ان يكون وفقا لأجواء تتميز بالشفافية، وعدم تسييرها من قبل جماعات متنفذة لأحزاب سياسية، من جانب، ومن جانب أخر ان ارتباطها بشكل مباشر بالسلطة ينفي الغاية الرئيسة من وجودها، مما يعني عدم تمثيلها للشعب بشكل فاعل. [٧]بعد ان يتجلى للأفراد من عدم جدوى تلك المشاركة وان العملية الانتخابية ما هي الا لإضفاء الصفة الشرعية للبقاء ليس أكثر. [٨]

ثانيا: شرعية السلطة: تنطوي مسببات الحكم الرشيد على وجود سلطة شرعية تمتد الى بعد جماهيري[٩] يعكس مدى الرضا بالحكام عن طريق الانتخابات، وليس عن طريق تأثير العوامل الدينية او القبلية، او سياسة القبول بالوضع الراهن نظرا للتهديد من انهيار الدولة وسيادة الفوضى فيما اذا حدث تغيير وإزاحة النخب الحاكمة. [١٠] لذا يمكن التفريق بين شكلين للانتخابات أولهما هو إجراء انتخابات على أساس تنافسي وفقا للبرنامج السياسي، لا يقتصر على توفير الحرية للناخب في الاختيار فحسب، وإنما يتعداه ليمثل حالة حقيقية من

---

**[٧] محمد حليم، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص-ص ٢٧-٢٨.**

**[٨] ابراهيم ابراش، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ١٩٩٨، ص٢٤٥.**

**[٩] يعني مفهوم الشرعية تجسيد القانون، وهناك مفهوم اخر غالبا ما يستخدم في الوقت نفسه وهو المشروعية الذي يعني ارادة الجماهير، انظر: محمد طي، دراسات في الدولة والسلطة، دار المعارف الحكمية،بيروت،٢٠١٥،ص٤١**

**[١٠] البرنامج الانمائي للامم المتحدة والصندوق العربي للانماء الاقتصادي-الاجتماعي، تقرير التنمية الانسانية العربية للعام٢٠٠٤ بعنوان: نحو الحرية في الوطن العربي، المطبعة الوطنية، عمان، الاردن،٢٠٠٥،ص١٥.**

الإيفاء بالوعود. اما الشكل الثاني فيعني وجود انتخابات صورية، تمثل إذعان الناخب لقائمة انتخابية واحدة او مرشح واحد فقط. [١١] لذلك فان بوجود الشرعية الشكلية للنخب الحاكمة لا تعني بالضرورة وجود حكم صالح فيها.

ثالثا: الاستقرار السياسي: يتعلق بفاعلية النظام السياسي ومدى قدرته للتعامل مع المتغيرات والصعوبات بنجاح، لا من خلال الركون لاستخدام وسائل القمع التي من شانها تعميق حدة الأزمات، [١٢] وإنما بوجود تفاعل بين المكونات المجتمعية من جهة، وبين النظام السياسي من جهة أخرى، فالأخير يتعلق استقراره بمدى تأثيره الايجابي في بيئته، من خلال: [١٣]

١- المصالحة الحقيقية لمشروع السلطة مع مشروع المجتمع، اي ان كلا منهما يقوم بتنفيذ دوره بالشكل الذي يحقق بناء الدولة، ليتولد الرضا المتبادل بينهما.

٢-ضرورة التجانس بين المجتمع والسلطة ايدلوجيا وفكريا، على اساس من الحرية والقبول بالرأي، كذلك التجانس القومي الذي يشير الى انصهار الولاءات المتعددة في اطار الولاء الوطني.

٣-قدرة السلطة على تنفيذ التزاماتها والوفاء بوعودها.

---

[١١] **سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٤٥.**

[١٢] **شاهر اسماعيل الشاهر، دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا،٢٠١٧، ص١٧٢.**

[١٣] **محمد الصالح، الاستقرار السياسي: قراءة في المفهوم والغايات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد١٥،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،٢٠١٦،ص٣٢٢.**

٤-قدرة السلطة من توظيف الموارد الاقتصادية، كذلك عدالة التوزيع للمنافع والفرص.

ان قدرة السلطة في تحقيق الاستقرار السياسي يتطلب ايجاد توازن بالمصالح بينها وبين البيئة الاجتماعية، تعكس سياساتها تطلعات افراد المجتمع كافة، مع وجود قنوات تواصل رصينة، يستشعر من خلالها الأفراد كافة مدى استيعاب السلطة للمجتمع.

رابعا: الفساد: يعد الفساد من اخطر الممارسات السلبية المعوقة للحكم الرشيد عبر تصديها لكل محاولات البناء المؤسسي و الإصلاح في مجمل السياسات العامة، وقد اتخذت العديد من الدراسات مفهوم الفساد واثاره كعناوين رئيسة لها نظرا لكونه بمنزلة ظاهرة ذات طابع عالمي، يتوجب للحد من اثاره الضارة تضافر الجهود الدولية كالحكومات ،منظمات غير حكومية، قطاع خاص وبرلمانات، وبذل جهود جماعية وفقا لمنهج يتسم بكونه يعتمد على التحديث باستمرار، ادى ذلك لاختلاف المنطلقات بشان إعطاء تعريف محدد للفساد سوى كونه يرتبط بكل ما هو سيء، فقد عرفه البنك الدولي على انه إساءة استخدام المنصب العام من اجل تحقيق الكسب الخاص. [١٤] اما منظمة الشفافية الدولية فقد أشارت للفساد بكونه الاستخدام الغير جيد للسلطة لتحقيق مكاسب شخصية، [١٥] من خلال نوعين أولهما يتعلق بالقانون كالرشوة التي يتم دفعها للحصول على أفضلية في خدمة من قابض الرشوة، تكون الخدمة المقدمة

---

**[١٤] محمود عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعاييره، في: اسماعيل الشطي واخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٤،ص٨٠.**

**[١٥] بيتر أيغن، شبكات الفساد والافساد العالمية، ترجمة : محمد حديد، قدمس للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٥، ص١٧**

بموجب قانون يجيز تقديمها، وثانيهما يتعلق بالفساد ضد القانون بمعنى في المثال السابق دفع الرشوة للحصول على خدمات يمتنع عن تقديمها القانون. [١٦] من الجدير بالذكر ان اتفاقية الأمم المتحدة للفساد المنعقدة في المكسيك في العام ٢٠٠٣ لم تضع تعريفا شاملا للفساد وتركت ذلك لتفسيرات الدول الأعضاء، [١٧] كون ان المفهوم هو في حالة تطور وتكيف مع تطور الحياة بإشكالها كافة، من هنا فقط يمكن الإشارة لمفهوم الفساد بشكل عام للتعريف بكونه حالة من الانحراف بمنظومة القيم التي تحقق الضرر للأفراد من خلال تشويه نوعية الخدمات المقدمة لهم، من خلال الآتي: [١٨]

١- ان الغرض الأساس للفساد هو تحقيق منفعة شخصية.

٢- يحصل الفساد من خلال اتفاق غير شرعي لطرفين في الغالب أولهما مقدم الخدمة الذي يمثل القطاع العام لقاء مكاسب غير مشروعة، وثانيهما طالب الخدمة بشكلها غير الشرعي، الذي يمثل القطاع الخاص او من الأفراد.

٣- لا ينسجم الفساد ومنظومة القيم والأخلاق.

٤- ان ما ينجم عن الفساد هو تحقيق الضرر بالمصالح العامة.

---

[١٦] **محمد الأمين، الفساد والجريمة المنظمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٧، ص٤١.**

[١٧] **إسراء علاء الدين ولمياء محسن، الفساد الاداري والسياسي في العراق بعد٢٠٠٣، مجلة حمورابي للدراسات الاستراتيجية،العدد١٧،السنة الرابعة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٦، ص٩٨.**

[١٨] **نبيل جعفر عبد الرضا ومحمد جاسم عواد، الفساد الاقتصادي في العراق: الاسباب والنتائج والمعالجات، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة، البصرة،٢٠١٥،ص١٠.**

على الرغم من اختلاف المؤسسات في وضع تعريف محدد للفساد ، الا ان ذلك لا يعني في الغالب عدم وجود انواع للفساد، التي يمكن الإشارة اليها من خلال ما يأتي:

١- الفساد الإداري: وهو سلوك مخالف للواجب الرسمي يقوم به الموظف العام من اجل مصالح شخصية تتعلق بالقرابة او الصداقة او غيرهم، يشمل الرشوة او استخدام المال العام او غيره من الأعمال التي تسبب الضرر للمجتمع وتخالف التعليمات النافذة. كما يعرف على انه الانحراف في أداء الواجب الرسمي لأسباب تتعلق بالمنافع الخاصة. [١٩]

٢- الفساد القضائي: مما لا يحمل الشك هو ان المهام الاساسية للسلطة القضائية هي النظر في المنازعات، واسترجاع الحقوق لمستحقيها، فان ضياع تلك الحقوق عن طريق انحراف تلك السلطة عن أداء واجباتها عن طريق اتهام البرئ او تبرئة الجاني، وكذلك قبول الرشاوى وغيرها من أعمال تساهم في ضياع الحقوق، فان هذه الحالة ما هي الا تعبيرا عن فساد اهم مؤسسات الدولة الرسمية. [٢٠]

٣- الفساد الثقافي والاجتماعي: يعد من أكثر أنواع الفساد خطورة كونه يتعلق بالبنية الاجتماعية نفسها وما تتسم به من قيم وثقافات، اذ يؤدي الى انعدام إمكانية التمييز بين السلوكيات الصالحة والمنحرفة مما يساهم

---

[١٩] **إسراء علاء الدين ولمياء محسن، المصدر نفسه،ص١٠١.**

[٢٠] **محمد الامين، الفساد والجريمة المنظمة، مصدر سبق ذكره، ص٤٨.**

في شيوع الممارسات غير المنضبطة باطار من التواطؤ من قبل المجتمع وتساهلهم. [٢١]

٤- الفساد السياسي: من بين ابرز معوقات الحوكمة الرشيدة هو الفساد السياسي، كونه قادر على تحويل كافة المؤسسات السياسية الى مراكز للنفوذ ،والذي يعد عائقا إزاء تداول السلطة بطرق سلمية، كذلك الابتعاد عن معايير المحاسبة والعدالة من خلال سياسات التمييز والإقصاء التي يستخدمها القابضين على السلطة تجاه المحكومين، مما يضع النظام السياسي بأزمات قد تتسبب بانهيار الدولة برمتها في وقت ما. [٢٢] كما ان جرائم الفساد السياسي تعد بدورها النواة الاولى لشيوع عموم أنواع الفساد الأخرى، ذلك لان المؤسسة السياسية هي المعنية بالأساس بمكافحة الفساد بأنواعه [٢٣] كافة، كونها الموجه والقائد للإصلاح بمؤسساتها، مما يضفي ذلك الى شيوع حالة الضعف لدى جزء أو طبقة من أفراد المجتمع، ليس فقط من دعم السلطة فحسب، وإنما كذلك بتزايد حجم الجريمة .

٥- الفساد الاقتصادي: ان الاثآر السلبية للفساد الاقتصادي تتمخض من خلال تمتلكه النخب السياسية من هامش واسع من التقديرات ازاء القرارات الاقتصادية والتخصيصات المالية التي تتطلب رقابة على نحو

---

[٢١] **احمد صقر عاشور، مكافحة الفساد في الدول العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ٢٠٠٦، ص٦٣.**

[٢٢] **محمد حليم ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، مصدر سبق ذكره، ص٣٩.**

[٢٣] **محمد الامين، الفساد والجريمة المنظمة، مصدر سبق ذكره،ص٥٠.**

عال من الدقة. [٢٤] ففيما اذا كانت الكيانات الاقتصادية مملوكة للدولة او للقطاع الخاص، تحت وطأة الفساد فإنها بلا شك سوف تتبدد بصرف النظر عن مدى حجمها طالما يتم تسييرها بنحو شخصي، يكون في ذلك الخاسر الوحيد هو المجتمع، ولا يقتصر ذلك على إدارة واحتكار السلطة للموارد المالية فحسب، إنما يتضمن كذلك المعاملات والعقود كافة، وما يشوبها من تلاعب و غش مما يعني ان منظومة القواعد السلوكية قد انهارت وهذا ما يدفع الى ضعف الثقة[٢٥] لدى الأفراد والمؤسسات الخاصة على حد سواء.

ان محددات الحكم الصالح سابقة الذكر تؤثر وبشكل سلبي على جهود الإصلاح وذلك لان البيئة المناسبة لنجاعة الحكم تتطلب إيجاد وتظافر حزمة واسعة من القرارات الاقتصادية والسياسية ذات الارتباط بالمؤسسات الحكومية، فضلا عن الدور المهم للمجتمع في مراجعة وتقييم تلك القرارات ومدى تحقيقها لمطاليب المجتمع المشروعة.

**المطلب الثالث: انعكاسات الاقتصاد الريعي على الحكم الصالح:**

ان ما يمثله الاقتصاد الريعي من سمات وخصائص، يضفي الى أزمة في بنيان الدولة الاقتصادي والسياسي على حد سواء، يشمل بالدرجة الاساس المؤسسات الرسمية، وذلك لكونها ستنقاد بشكل مباشر او غير مباشر الى وظيفة محددة وهي كيفية تعبئة الريوع، دون ان تكترث الى وظيفة إدارة المشاريع الاقتصادية وتنميتها، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان الأفراد قد اعتادوا على وجود الدولة وتقديمها للمساعدة لهم دون مساهمات في الإيرادات الضريبية

[٢٤] **احمد صقر عاشور، مكافحة الفساد في الدول العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٦١ .**

[٢٥] **المصدر نفسه،ص٦٢ .**

من قبلهم وهذا يمثل ابرز خصائص الاقتصاد الريعي، اذ يمكن توضيح ذلك من خلال الآتي:

١-تساهم الاقتصادات الريعية في خلق طبقة اجتماعية ريعية، أي ان تلك الطبقة سوف تعتمد على ما توفره لها الدولة من خلال وظيفتها العامة من دخول [٢٦] وذلك بقدر لا يتناسب مع ما تقدمه تلك الطبقة من خدمات، ومن ثم فانها سوف تميل غالبا الى الركون او التكاسل مما يجعلها طبقة غير منتجة وغير مبدعة، ولا يقتصر الامر على هذا فحسب، بل ان تعطيل جزءاً من الطبقة المنتجة من المجتمع بقدر شمول نسبة الذين يعتاشون على الدولة، سوف يؤدي في منافسة الأفراد على شمولهم بتلك الامتيازات التي هي غالبا تأخذ شكل وظائف غير منتجة (بطالة مقنعة) .

ان تلك الحالة تمثل سمة اساسية للاقتصاد الريعي التي تشكل عائقا إزاء تحقيق الحكم الرشيد الذي يحتوي مشاركة حقيقية في القرارات الحكومية بوصفه نابعا من افراد الشعب من جهة، ومساهمتهم في بناء الدولة من خلال ما يقدمونه من خدمات من جهة أخرى.

٢-ان وجود مصدر خارجي للدخل يحتم على الدولة ان تنتقل من وظيفتها في تدبير الموارد ووضع السياسات لاستحصال الموارد وأنفاقها في الأوجه الاستثمارية والاستهلاكية كافة الى وظيفة اخرى وهي الوظيفة التوزيعية، اي انها لم تعد بحاجة الى الضرائب وتوجيه المشاريع ،كون الموارد الريعية متاحة، وهذا ما يقود الى تعطيل نشاط الدولة من جهة، وكذلك تنامي حالة الخمول في

---

[٢٦] **مايكل روس،هل يعيق النفط الديمقراطية ،في: مجموعة باحثين، النفط والاستبداد: الاقتصاد الريعي للدولة الريعية، ترجمة: معهد الدراسات الاستراتيجية، تحرير: حسين بن حمزة، بغداد – اربيل – بيروت،٢٠٠٧ ،ص١٩٢ .**

المجتمع من جهة أخرى، لان المساهمة الضريبية لا يمكن اعتبارها مشاركة في الموارد المالية لرفد الإيرادات فحسب، بل تعني بالدرجة الأساس ان نفقات الدولة هي نتاج لأفراد المجتمع، مما يستلزم البحث ومراقبة جميع أوجهها واشكالها، ومن ثم فأن الضرائب هي مشاركة حقيقية في القرار السياسي تتعدى قيام الناخب الحاكمة بالإدلاء بالصوت الانتخابي لصالح مرشح او كتلة معينة، وان الأخيرة لا يتعدى مفهومها عن حالة من إذعان الأفراد لقاء منافع اجتماعية او وعود من قبل المرشحين للانتخابات.

٣-اثر الارتباط الخارجي، اي ان اقتصاد الدولة يعتمد بشكل أساس على مدفوعات خارجية للدخل والتي تتسم بتقلبات في الأسعار وتنعكس على موازنة الدولة كونها مشمولة بشكل مباشر بتلك التقلبات، وهذا يشير الى ان بناء الدولة وتحقيق الحكم الرشيد سوف يكون بناء مؤقت وهش ،يعتمد على حجم الموارد المصدرة والتغير في الاسعار في السوق الدولية، كذلك ان المحاولة لإيجاد قطاع خاص فعال ومنتج يساهم به أفراد المجتمع في تقديم الخدمات سوف يكون مهمة صعبة قد يشوبها الفشل، لان القطاع الخاص سيتحول من كونه منتجا بشكل مستقل الى قطاع مرتبط بالدولة ونشاطها الإنفاقي مهمته الأساسية هي تلبية متطلبات الإنفاق الاستهلاكي المعتمد على الريع.

٤-يعكس الاقتصاد الريعي شكلا من أشكال تركز السلطة، بموجب ذلك تنشأ طبقة رأسمالية من أحزاب السلطة التي تعمل على تعميق مركزية الدولة،[٢٧] وبهذا فهي تتقاطع مع معايير الحكم الصالح، من خلال سياساتها التي تميل الى الرتابة والبيروقراطية، وهذا ما يتقاطع مع الديمقراطية والحوكمة الرشيدة، كون

[٢٧] **تيري لين كارل، مخاطر الدولة النفطية، مصدر سبق ذكره،ص٢٢.**

ان القوى التي تهيمن على القرار السياسي والاقتصادي تمثل قراراتها امتدادا للمصالح الخاصة.

٥-ان عملة الاقتصاد الريعي غالبا ما تتجه نحو التزايد، مما يعني ان هنالك فرق بين أسعار السلع والخدمات المحلية والأجنبية وهذا يحقق تنافسية اكبر لصالح الأخيرة، اي ان معادلة الدخل سوف تتجه حتما الى الخارج، مسببة بذلك تراجع الإنتاج المحلي سواء كان ذلك من القطاع العام او الخاص الذي هو بالأساس مرتبطا بقطاع الدولة الريعية .

**الخاتمة:**

ختاما لما تم ذكرة يمكن القول ان خصائص الاقتصاد الريعي لها دورا كبيرا في تعويق الحكم الرشيد، من خلال انحسار المشاركة لأفراد المجتمع، والذي سوف يقتصر فقط على الإدلاء بالأصوات وقت الانتخابات، وكذلك يضفي الى مَركزة السلطة واقتصارها على فئات محدودة، تهيمن بدورها على غالبية الموارد المالية ، والتي هي ليست نتاج مساهمة المجتمع بشكل مباشر، ومن ثم تبعية فئات أخرى للفئة الأولى، وهذا لا يقتصر على الجانب السياسي فحسب، إنما يمتد للجانب الاقتصادي أيضا، وان موضوعة الشفافية والمشاركة في الحكم فان وجدت؛ فهي شكلية فقط، كون ان مؤسسات الدولة كافة والسلطة القضائية قد تكون تابعة لها، ويتعدى ذلك الامر ليشمل الجزء الأغلب من مؤسسات المجتمع المدني التي تنصرف مهمتها الى دعم شرعية أعمال السلطة.